

بيان مشترك

مؤتمر تومالي 2022 الدولي أنظمة فعالة لإدارة المخلفات لخدمة السياحة المستدامة وحماية البيئة البحرية

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
10 و 11 أكتوبر 2022
الإسكندرية، مصر

الدول والمؤسسات المشاركة: ممثلي مشروع تومالي في مصر والمغرب وتونس وألمانيا، ممثلي مشروع تومالي من الشركاء الداعمين: جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال وزارة البيئة الألمانية، المشاركون والزوار والمحاضرون من وزارة البيئة في مصر ووزارة السياحة والآثار في مصر ومحافظة الإسكندرية في مصر، ووزارة انتقال الطاقة والتنمية المستدامة في المغرب ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب ووزارة البيئة في تونس ووزارة الداخلية في تونس، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مصر وجهاز تنظيم إدارة المخلفات في مصر وغرفة المنشآت الفندقية في مصر والجمعية الجهوية للصناعة الفندقية مراكش-أسفي في المغرب والوكالة التونسية لإدارة المخلفات في تونس، ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تونس ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في تونس والاتحاد التونسي للفنادق في تونس، وممثلي المؤسسات الدولية والإقليمية والبرامج من جامعة روستوك في ألمانيا والاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ومشروع دعم المياه والبيئة من الاتحاد الأوروبي (WES)، ومعهد لاينيز لأبحاث بحر في البلطيق (IOW) واللجنة الدولية لأبحاث البحر المتوسط (CPMR) والمكتب الإعلامي للبحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE) وبرنامج إنترغ ميد (Interreg) وبرنامج إنري سي بي سي ميد لتغير المناخ، وبلاستيك باسترز كاب (Plastic Busters CAP)، ومجموعة لاند بيل (Landbell) وأديلفي (Adelphi) وإيكونكسيون (Econnexions) ومؤسسة بلاك فوريس (BlackForest Solutions) ونهضة مصر والمشاركين من مصر وألمانيا والمغرب وتونس، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان، وإسبانيا.

نحن المذكورون أعلاه، المشاركون في مؤتمر تومالي 2022 الدولي في الإسكندرية، مصر من 10 و 11 أكتوبر 2022 حول "المساهمة في إدارة المخلفات بشكل سليم لسياحة مستدامة وحماية الأنظمة البيئية البحرية" ندلي بالبيان المشترك التالي:

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

- جمهورية مصر العربية من خلال الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في الإسكندرية التابعة لجامعة الدول العربية للتنسيق والمساعدة في مصر كجزء من مشروع تومالي وتنظيم أول مؤتمر تومالي 2022 الدولي بمصر،
 - جمهورية مصر العربية من خلال وزارة البيئة في مصر ومحافظة الإسكندرية لحسن الضيافة والدعم لعملائنا في إطار المؤتمر في مصر،
 - جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال وزارة البيئة في ألمانيا لدعم مشروع تومالي،
 - جامعة روستوك في جمهورية ألمانيا الاتحادية للمساعدة التقنية لمشروع تومالي،
 - جامعة القاضي عياض في المغرب للتنسيق والدعم التقني لمشروع تومالي،
 - مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة للتنسيق والدعم التقني لمشروع تومالي،
 - جمعية شركاء مشروع تومالي: جامعة روستوك في ألمانيا، مجموعة لاند بيل، معهد لايبنيغ لأبحاث بحر البلطيق، إيكونكسيون ومؤسسة بلاك فوريسست لتنفيذ جميع النواحي المتعلقة بالحد من المخلفات البحرية وترويج اقتصاد أخضر ودائري في قطاع السياحة،
 - أعضاء لجنة القيادة لمشروع تومالي في مصر والمغرب وتونس لتفاعلهم المتواصل وتنسيق مشروع تومالي،
 - الاتحاد الأوروبي والاتحاد لأجل المتوسط وبرنامج البيئة الخاص بالأمم المتحدة من خلال توجيهاتهم واستراتيجياتهم وإعلاناتهم الوزارية والأجندات والبرامج والمشروعات والتي تم توجيهها لتعمل ضمن منطقة دول حوض المتوسط كما هو مبين في هذا البيان،
 - الضيوف والمشاركين في مؤتمر تومالي 2022 الدولي الأول في مصر والإدارات المحلية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والخاص والشركاء الداعمين لمساهماتهم في هذا المؤتمر والمناقشات الثمينة التي ولدت هذه التوصيات:
- وبالنظر إلى أهمية إدارة المخلفات بشكل سليم لسياحة مستدامة وحماية الأنظمة البيئية البحرية والجهود المطلوبة لضمان تطويرها بشكل مستدام ومتكامل والأخذ في الاعتبار التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية وإنشاء آلية تعاون وتوحيد الجهود في هذا المجال:

حيث من المنتظر من مؤتمر تومالي الدولي 2022 في مصر تبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين لفهم القضايا الكبرى في إدارة المخلفات الصلبة في الأماكن السياحية والبحث في آليات مستدامة للقطاع السياحي بما في ذلك المسؤولية الممتدة المُنتج وذلك بالإضافة إلى نشر التوعية بخصوص نشر ثقافة الاستدامة والحد من المخلفات في السلوك المجتمعي.

يركز أول مؤتمر لمشروع تومالي على تأثير المخلفات البحرية على قطاع السياحة وإجراءات الحد منها وإدارة المخلفات وترويج اقتصاد دائري والتركيز على مسؤولية المنتج، ومشاركة الدروس وتبادل الجهود في المناطق الأوروبية والبحر المتوسط بشأن المخلفات البحرية وتلوث البلاستيك والسياحة المستدامة وحماية التنوع البيئي وإطلاق مشاريع سياحة مستدامة بعد جائحة كورونا ومقاربة الأهداف الإقليمية بشأن المخلفات البحرية والسياحة المستدامة بأجندة خضراء وزرقاء.

يمكن تلخيص توصيات المناقشات فيما يلي:

- لتناول التحديات المذكورة، يجب أن تحسن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الهياكل المؤسسية والقانونية. سيلعب تخصيص المسؤوليات وتطبيق السياسات المحسنة دورا هاما في نجاح هذه التدخلات، وذلك عن طريق اتباع سبل تقسيم وتوزيع المهام بين الأقسام الحكومية والمحلية والإقليمية وكذلك على أصحاب المصالح من الجهات المعنية في القطاع الخاص.
- يجب أن يصبح قطاع ادارة المخلفات قادراً على الحفاظ على البيئة وتحقيق إيرادات واستعمال الموارد بشكل أمثل، وستسمح بذلك الأطر المتكاملة وخطط إعطاء الحوافز والتي من شأنها أن تدعم عملية الجمع والمعالجة لكل نوعٍ من المخلفات، وهو الأمر الذي يعتمد بشكل رئيسي على تنفيذ وتفعيل السياسات المبتكرة والأدوات الاقتصادية فيما يتعلق بمسؤولية المُنتج الممتدة وكذلك مسؤولية المستهلك.
- يجب على قطاع السياحة أن يتقدم ويعزز إمكانية التحول نحو العمليات المستدامة وأن يعتمد مبادئ الاقتصاد الدائري والذي يدعو لإعادة التدوير وتقليل الاستهلاك وإعادة التصميم. وحتى نصل لهذا الهدف ونحقق الغاية المرجوة فيجب على قطاع السياحة اللجوء إلى دعم مالي ومؤسسي. يمكن أن يمثل التكامل في إطار مخططات مسؤولية المنتج الموسعة إطاراً هيكلياً وتخصيصاً عادلاً للتكاليف.

- التدريب وبناء القدرات بشأن إشكاليات المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد (SUPs) وصياغة القوانين لاستبدال المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد بحلول أخرى مستدامة تعنى بالاقتصاد الدائري مثل الزجاجات القابلة لإعادة التعبئة والذي سيسهم في تقليل كم المواد البلاستيكية والتي يتم انتاجها في المنطقة.
- تبني أفضل الممارسات المتعلقة بعملية إدارة المخلفات والتي من شأنها زيادة الفوائد الاقتصادية والبيئية، حيث إن نقل المعرفة وتسيير برامج بناء القدرات التي تستهدف أصحاب المصلحة في قطاع السياحة سيجعل المعنيين رائدين في أنشطة الإدارة السليمة للمخلفات. يمكن أن يؤدي استخدام أدوات بناء القدرات أو الكتيبات أو المنصات الرقمية إلى تعزيز هذا التبادل المعرفي ورفع مستوى أفضل الممارسات عبر البلدان الشريكة.
- يجب وضع أهداف صارمة ومؤشرات كمية ذات فاعلية قيد التنفيذ، فيتم وضع نظام مراقبة لجهود تجنب المخلفات وخاصة ما يتعلق بالمخلفات البحرية وتقليل استهلاك البلاستيك، إذ سيؤدي تطوير وتعزيز تقييم الأثر البيئي وأنظمة المراقبة إلى تقليل المخلفات البحرية والبلاستيك في دول المنطقة.
- يجب تقييم دور القطاع غير الرسمي بما في ذلك أنشطة ملتقطي المخلفات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية وذلك مع مراعاة السياق المحلي وكذلك الاحتياجات الفنية والأنظمة القائمة. ولذلك يجب على السلطات العامة على المستويين الوطني والمحلي تطوير استراتيجيات محددة وكافية لدمج القطاع غير الرسمي ودعم التكامل والترابط بين الأطراف المختلفة، وهذا بالتوازي مع توفير الضمان الاجتماعي والحماية الصحية والتدريب وتقديم المشورة.
- بناءً على المبادرات الحالية، يجب تعزيز وربط أنظمة قواعد البيانات الإقليمية والوطنية لمختلف القطاعات الفرعية للمخلفات.
- ويجب دعم التعاون والعمل المشترك في المساعي التي تهدف للحد من التلوث في منطقة دول البحر المتوسط وكذلك التركيز على تعزيز السياسات البيئية كمحور أساسي للتقدم والنمو، وبالإضافة إلى ذلك فيجب دعم برامج وخطوات تقليل المخاطر المحلية وذلك من خلال تطبيق خطط العمل الخضراء والزرقاء الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط. إن دعم تبادل الخبرات الدولية والإقليمية الجارية والمعرفة حول رصد وتخفيف آثار المخلفات البحرية سيفيد المنطقة بأسرها.

وحيث أنه تم بالفعل دمج مشروع تومالي في الأجندة الخضراء للمتوسط GreenerMed، يمكن دعم الجهود الحالية من خلال تقديم مشروع تومالي ليصنف ضمن المشاريع المدعومة من قبل الإتحاد من أجل المتوسط.

- يجب تعزيز دور المجتمع المدني وحجم مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تتبع التلوث وتنفيذ أنشطة التنظيف الشواطئ وذلك بالإضافة إلى وجوب تعزيز برامج التوعية في المنطقة بأسرها، فبرامج التعليم ورفع الوعي يجب كذلك أن نقوم بدعمها في كامل المنطقة، وذلك في إطار برنامج عمل الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2030، ويجب أن يتحول النموذج والذي يرتئي أن المخلفات تمثل عبئاً يجب التخلص منه تحت أي ظرف إلى نفايات كمورد يمكن أن يؤدي إلى اعتبارها مصدراً ذو فوائد اقتصادية وبيئية.
- تعزيز الدورات التدريبية والحوارات مع المراسلين الصحفيين والصحفيين المتخصصين والمستشارين الإعلاميين من جميع البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية.

كما نوصي بدعم أنشطة مشروع تومالي في الدول بشأن تطوير القدرات اللازمة وتقديم استشارات بشأن السياسات لاتخاذ القرارات، ودعم التعاون في مراكز البحوث والمجال الأكاديمي لرصد تأثير المخلفات البحرية والترويج للاقتصاد الدائري والسياحة المستدامة.

ونود أن نقدم الشكر والتقدير للحكومتين الألمانية والمصرية لدعمهم للمشروع وندعوهم لدعم وتوسيع مدى المشروع لكي يصل إلى شركاء آخرين في منطقة البحر المتوسط.

نعرب عن دعمنا لمشروع تومالي ونطلب من الشركاء والشركاء المضيفين في مصر النظر في التوصيات في هذا البيان.

نود تجديد التزامنا للمشاركة بشكل فاعل في المتابعة وتنفيذ توصيات مؤتمر تومالي الدولي الأول والترويج ومتابعة نتائجه على مستوى متخذي القرارات من الدول المشاركة وجميع أصحاب المصلحة.

ونستغل هذه الفرصة لنتقدم لجمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي واتحاد المتوسط بجزيل الشكر العرفان وذلك لدعمهم لهذا المؤتمر ودعم انشطته وأهدافه وتوصيات مشروع تومالي وإدراج المشروع في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق الحد من المخلفات البحرية

واعتبار الإدارة المستدامة للمخلفات الصلبة في قطاعي السياحة والفندقة. وبهذا الصدد نطلب تقديمكم لهذا البيان وعرضه في اجتماعات وزراء البيئة بجامعة الدول العربية وفي المؤتمر 27 الدولي لتغير المناخ COP 27 القادم والذي سيعقد في شرم الشيخ في مصر في الفترة من 6 إلى 18 من شهر نوفمبر للعام 2022.

ونحن كمجموعة عمل مشروع تومالي نتوجه بالشكر لكل المشاركين في المؤتمر الدولي الأول تومالي لعام 2022 ولدعمكم لأهداف وتوصيات المؤتمر وذلك بجانب مشاركتكم وتزويدكم لنا بكل النصائح الهامة والخاصة بصناعة القرار ووضع السياسات فيما يتعلق بإدارة المخلفات الصلبة والاقتصاد الدائري والحد من المخلفات البحرية في قطاعي السياحة والفندقة، وكذلك نرحب باقتراح الوفد المغربي لتنظيم الدورة القادمة للمؤتمر الدولي تومالي لعام 2023 بمدينة مراكش بالمغرب.

الإسكندرية في 11 من شهر أكتوبر للعام 2022م